صراع النفوذ على القرن الأفريقي والبحر الأحمر

السودان في عين العاصفة

بقلم: سفير السودان في ارتريا

السيد أسامة أحمد عبد الباري

مدخل: جغرافيا تصنع السياسة

لم يكن السودان يومًا دولة عابرة في خرائط الجغرافيا السياسية؛ فهو يتوسّط حوض النيل، ويتكئ على عمق أفريقي ممتد، ويفتح نافذته البحرية على واحد من أهم الممرات المائية في العالم : البحر الأحمر ، هذا الموقع جعله حلقة وصل بين العالم العربي وشرق أفريقيا، وبين اليابسة والمحيط، وبين المصالح الإقليمية والتوازنات الدولية، ومنذ اندلاع الحرب منتصف أبريل 2023م عقب تمرد ميليشيا الدعم السريع ، لم تعد الأزمة شأناً داخلياً محضاً، بل تحوّلت إلى بؤرة جذب لتقاطعات النفوذ، ومختبر مفتوح لإعادة رسم موازين القوى في القرن الأفريقي وساحل البحر الأحمر.

أولًا: التحدي السياسي

لقد أفرزت الحرب واقعاً سياسياً مختلفا، حيث باتت مؤسسات الدولة المركزية هدفاً مباشراً للإستنزاف والتفكيك، ومع تصاعد المواجهات ، ظهرت فواعل محلية مسلحة وأطراف إقليمية تسعى لملء الساحة السياسية و التأثير في مسار الأحداث ، ما أضفى على الصراع بعدًا يتجاوز حدود السودان ، إذ لم تعد المعركة مجرد صراع عسكري، بل صراع وجودي

و صراع على تعريف الدولة نفسها: هل تبقى دولة موحّدة بمؤسساتها السيادية، أم تتحول إلى مساحات نفوذ متنازعة؟ ،

هذا و قد تكثف الحضور الإقليمي والدولي في المشهد السوداني ، سواء عبر الدعم السياسي أو التمويل أو توظيف الحرب لتحقيق مكاسب استراتيجية ، و تتداخل في هذه الساحة مصالح قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين و بعض دول أوروبا ، إلى جانب قوى إقليمية كـالإمارات العربية المتحدة وإيران وعدد من الدول الخليجية و بعض دول الجوار ،

والسودان ، بحكم موقعه وثرواته وموانئه، لم يعد دولة تعاني أزمة داخلية فحسب ، بل أصبح عقدة استراتيجية في شبكة تنافس عالمي / إقليمي على الموانئ والموارد وخطوط الملاحة.

ومن هنا فإن التحذيرات تتصاعد من مخاطر تقسيم البلاد أو محاولة إضعاف السلطة المركزية بما يفتح الباب واسعاً أمام نماذج (الدولة الرخوة) وهو سيناريو لا يهدد السودان وحده ، بل ينعكس على كامل الإقليم ، حيث ترتبط استقرارية دول الجوار باستقرار الخرطوم ارتباطًا عضوياً.

ثانياً : التحدي الأمني

إن التداعيات السلبية للحرب الدائرة في السودان تمتد إلى دول الجوار عبر حركة النزوح و إنتشار السلاح وتداخل الجماعات المسلحة ، ما ينعكس على الأمن في عدد من دول الجوار كتشاد، وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى ، وجنوب السودان ، وغيرها من دول الجوار ودول القرن الأفريقي. لقد تحوّلت هذه الحدود المتداخلة ، التي كانت جسور تواصل تاريخية ، إلى مسارات محتملة لتمدد الفوضى ، ولما كان البحر الأحمر شريانًا حيويًا للتجارة العالمية، فإن تصاعد التوترات الإقليمية ، تفسح المجال بتنامي الوجود العسكري لقوى متعددة على سواحله ، ما جعله مسرحاً مفتوحاً لاحتمالات التصعيد، ولا ينفصل التنافس على الموانئ والقواعد البحرية و المصالح الحيوية ، عن الحرب في السودان ، بل يتغذى عليها، ويجعل من أي اضطراب داخلي خطراً محتملاً على أمن الملاحة الدولية ، خاصة في مضيق باب المندب ، وإلى جانب النزاع العسكري ، تتصاعد تحديات القرصنة والهجمات المسلحة وتهديد سلاسل الإمداد ، ما يرفع تكلفة التأمين والشحن ويؤثر في اقتصادات المنطقة والعالم.

ثالثا: التحدي الاقتصادي

الواقع يؤكد أن الحرب قد ألحقت أضراراً بالغة بالاقتصاد السوداني ؛ حيث تراجعت الاستثمارات ، وتقلصت الإيرادات العامة ، وتدهورت الخدمات الأساسية ، فيما ارتفعت أسعار السلع بصورة غير مسبوقة ، وبلغت أرقاماً فلكية ، وقد انعكست هذه الأوضاع على ملايين السودانيين ، وامتدت آثارها إلى اقتصادات ترتبط بالسودان عبر التجارة والتحويلات.

لقد كان يُنظر إلى السودان بعين التفاؤل والأمل باعتباره (سلة غذاء) محتملة للمنطقة ، غير أن اتساع رقعة القتال وتعطل الزراعة وسلاسل التوريد أضعف قدرته الإنتاجية ، ما عمّق أزمة الغذاء داخلياً وزاد الضغط على دول الجوار ، وتأثرت حركة الموانئ السودانية ، خصوصاً في ظل اضطرابات أمنية بحرية في البحر الأحمر ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل وتأخير وصول البضائع والمساعدات ، وزيادة الضغوط على الاقتصادات المرتبطة بالسودان.

رابعا: الموقف الإرتري: دعم الاستقرار من داخل البيت الأفريقي

برزت دولة إرتريا كأحد الأطراف الإقليمية الداعمة لوحدة السودان ومؤسساته الوطنية ، حيث أكدت دعمها للقوات المسلحة السودانية بوصفها ركيزة الدولة ، ويعبّر الرئيس أسياس أفورقي في أكثر من مناسبة عن رؤيته القائمة على رفض التدخلات الأجنبية في الشأن الأفريقي ، والتشديد على أن أزمات القارة ينبغي أن تُعالج داخل البيت الأفريقي ، وينسجم هذا الموقف مع رؤية أوسع لدى أسمرا تعتبر أن استقرار السودان جزءٌ من استقرار القرن الأفريقي و إقليم البحر الأحمر ، وأن أي تفكيك للدول الوطنية يفتح الباب واسعاً أمام فوضى إقليمية طويلة الأمد.

خامسا: بين الإقليمي والدولي: سباق نفوذ مفتوح

تتشابك في القرن الأفريقي مصالح الطاقة، وخطوط الملاحة، والقواعد العسكرية، والاستثمارات الكبرى. ومن ثمّ فإن الصراع في السودان يتقاطع مع تنافس أوسع يتجاوز حدوده الجغرافية، إنه صراع على المستقبل: من يملك الموانئ؟ من يؤمّن المضائق؟ ومن يرسم خرائط النفوذ في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية.

سادسا: خلاصات استراتيجية

1. الحل يبدأ من الداخل:

لا سبيل لاستقرار دائم دون تسوية وطنية شاملة تشمل كل القوى الوطنية غير المرتهنة للخارج، تحمي مؤسسات الدولة وتعيد بناء الثقة السياسية، مع ضرورة التعامل الجاد

والحاسم مع العناصر المناوئة للصف الوطني في معركة الكرامة وإستهداف الخلايا النائمة الموالية للمليشيا الإرهابية المتمردة بالآليات القانونية وأطر العدالة في كافة أنحاء البلاد.

2. تعاون إقليمي فعّال

إدارة الحدود وتأمين البحر الأحمر تتطلب آليات مشتركة بين دول الإقليم .

3. تنمية عابرة للحدود

التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون جسرًا للاستقرار بدلًا من أن تكون الجغرافيا ساحة صراع .

4. أمن بحري جماعي

حماية الملاحة مسؤولية مشتركة تتطلب تنسيقًا إقليميًا ودوليًا متوازنًا يحترم سيادة الدول.

سابعا: خاتمة

السودان ليس جزيرة معزولة

لم تعد الحرب في السودان حدثاً محلياً محدود الأثر ؛ بل تحوّلت إلى عامل إعادة تشكيل في معادلة القرن الأفريقي وساحل البحر الأحمر . فإستقرار الخرطوم هو استقرار للإقليم، وانهيارها لا قدّر الله سيعيد رسم خرائط القلق من جديد.

إن مقاربة الأزمة برؤية أفريقية خالصة، تدعم وحدة الدولة الوطنية وترفض التدخلات الهدّامة، تظل المدخل الأنجع لتجنيب المنطقة منزلق الفوضى، وصون مصالح شعوبها في التنمية والأمن والإستقرار والسيادة والرفاه.